الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة مصادرة العقار (1852–1870م).

Capitalist companies and French banks in Algeria and their impact on expanding the circle of real estate confiscation (1852-1870)

السيّدة حورية عباس

طالبة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر،

جامعة البليدة02.

eh.abbas@univ-blida2.dz

ت. الارسال:14. 12. 2021	ت. المراجعة: 15. 01. 2022	ت. القبول: 01. 02. 2022

الملخص:

يسعى المقال إلى تسليط الضوء على السياسة الاستيطانية المنتهجة خلال عهد الإمبراطورية الثانية (1852–1870م) القائمة أساسا على تشجيع المشروعات الاقتصادية الكبرى بمستعمرة الجزائر من خلال تفعيل الشركات الرأسمالية بأنواعها التي من شأنها أن تشيّد القرى والمراكز الاستيطانية والمصارف الفرنسية التي أدت دورها في تمويل المشاريع الاستيطانية مقابل امتيازات منحتها لها السلطات الاستعمارية، وهذا الاستثمار وسع من الهجرة الأجنبية نحو الجزائر المستعمرة بعد أن وفرت لها كلّ الظروف المناسبة من أجل الاستيطان، في المقابل انعكست سياسة المؤسسات المالية بالسلب على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان الرأسمالي؛ فرنسا؛ الجزائر؛ التداعيات.

Abstract :

The article seeks to shed light on the settlement policy adopted during the era of the Second Empire (1852-1870 AD) based mainly on encouraging major economic projects in the colony of Algeria by activating capitalist companies of all kinds that would build villages, settlement centers and French banks that played their role in financing settlement projects In return for the privileges granted to it by the colonial authorities, this investment expanded the foreign migration towards colonial Algeria, which provided it with all the appropriate conditions for settlement. In return, the policy of the financial institutions negatively affected the social and economic life of the Algerians.

Key words: capitalist settlement; France; ; Algeria; repercussions.

حورية عباس، الإيميل: **abbashouria563@gmail.com**

مقدمة:

تقلّد "**نابليون الثالث**"[1] الحكم بعد انقلاب 1852م ونصب نفسه إمبراطورا على فرنسا ومستعمراتها وقد كانت الجزائر واحدة منها. وفي ظلّ هذه التّغيرات الطارئة في فرنسا ودول أوروبا، رأى الإمبراطور أن ينتهج سياسة استيطانية متميزة بعد فشل المحاولات السابقة في تحقيق العدد المطلوب من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين لإعمار المستعمرة بغية وضع نظام سياسي محكم لها، وتنظيم أمورها الاقتصادية لاستغلالها زراعيا وصناعيا وحتى تجاريا. ولإنجاح الفكرة كان لابد من توفير شروط مناسبة تمكن الوافدين الجدد من الاستقرار بالجزائر ولا يتأتى ذلك إلاّ من خلال تشجيع الاستثمارات الرأسمالية والقروض لخلق الدّعم المالي لبناء المراكز الاستيطانية ومنح الأراضي الخصبة وعلى هذا الأساس بنى "**نابليون الثالث**" مشروعه الاستيطاني القائم على انتزاع الأراضي الفلاحية عن طريق القطاع الاستثماري ومنحها للمستوطنين. ومن هنا جاءت إشكالية بحثنا كالتالي: ما مدى نجاح أصحاب رؤوس الأموال والبنوك المصرفية الفرنسية كإحدى الآليات الاستيطانية في تثبيت المستوطنين في مستعمرة الجزائر؟ ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع كان لابد من الحديث عن مفهوم الاستيطان وأشكاله التي تعدّ آلية من آليات الاستعمار الفرنسي مع تقديم لمحة عن محاولاته الأولى، وصولا إلى عهد الإمبراطورية الثانية (1852–1870م) التي قامت مرتكزاتها على الاستيطان الحر الرأسمالي لإحداث مشروعات إعمارية كبيرة في مستوطنة الجزائر. ومن هنا تتكشف لنا بعض الحقائق عن البرنامج الاستيطاني الفرنسي القائم على تحقيق مصلحة الأقلية الأوروبية والبلد الأم على حساب الجزائريين، وما هذه المحاولة إلاّ جزء بسيط لكشف السياسة الفرنسية الاستعمارية المجحفة في حق الشعب الجزائري.

[1].**لويس نابليون** Louis» **Napoléon(1808–1873م)**«: فرنسي الأصل، قام بمحاولتين فاشلتين بين 1836م و1840م في قيادة انتفاضات ضدّ الملكية، أنتخب رئيسا للجمهورية الثانية ثمّ إمبراطورا سنة 1852م وبقي في الحكم إلى أن أسر في معركة سيدان وقضى عامين من حياته في المنفى بجلسهيرست في كنت... للمزيد انظر:(الجوعاني والمشهداني، 2013: 324).

1. لمحة عن الاستيطان في الجزائر قبل 1852م:

إنّ تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر القائمة دعائمه على تثبيت هيمنته على كافة أنحاء البلاد لا يكون إلاّ بتوفر وسيلة فعالة هي الاستيطان، ومن هنا راحت الإدارة الفرنسية تجند كلّ الطاقات البشرية والمادية الكفيلة لخدمة هذه السياسة الإمبريالية، ولأجل إنجاح عملية الاستيطان كان لزاما تقديم جملة من الإغراءات التي من شأنها أن تحقق المقصد، وهو انتزاع أراضي الجزائريين ومنحها لهؤلاء الوافدين الجدد. وإذا تساءلنا لماذا الأرض؟ لأنها ببساطة "المادة الأولية لعملية الاستعمار"(Benoist,1892:11)، وعلى هذا الأساس تمّ تشجيع الهجرة الفرنسية والأوروبية على حدّ سواء، خدمة لأغراض الاستعمار التي كان قد خطط لها وفق مناهج ووسائل وصياغة قوانين وشروط لإضفاء الصيغة الشرعية لهذا الوجود، لتمكين المستوطنين من ضم أكبر قسم ممكن من الأراضي الجزائرية.

إنّ الاستيطان هو محاولة المستعمر تثبيت وغرس سلالته البشرية وعرقه وخلق مجتمع جديد مجانس ومماثل لمجتمعه، وذلك باستبدال عرق بعرق وسلالة بشرية بأخرى عن طريق تهجير مواطنيه وإسكانهم في أراضي مستعمرة'(بن داهة،2008:74)، وعلى حسب اعتقاد أحد منظري الاستيطان أمثال "**وارينيي**"« **Warnier** » والاقتصادي "**جول دوفال**" « **J.Duval**» فهو يجعل من "الاستيطان ظاهرة تاريخية حتمية وقانونا طبيعيا (قانون الصراع من أجل الحياة) يحكم على الأجناس السفلى بالزوال أمام الأجناس العليا"[1](شقرون، 2008: 106)، وظلّ الاحتلال الفرنسي طيلة مدة بقائه بالجزائر متمسكا بالسياسة الاستيطانية التي اعتمدت في مراحلها الأولى على الاستيطان الرسمي الذي تشرف فيه الدولة على عمليات الاستيلاء والاستحواذ على الأراضي وتقديمها للمهاجرين الذين تعمل على تشجيعهم من أجل القدوم إلى الجزائر (محياوي،2006: 22)، كما أولت اهتمامها أيضا بإنشاء القرى الاستيطانية على قاعدة الأراضي المتحصل عليها، ومثل هذه المستوطنات أنشأت على السواحل في البداية، ثمّ انتشرت في الأحواض الداخلية والسهول

العليا، إضافة إلى أراضي العروش المصادرة من القبائل التي تحالفت مع مقاومة "الأمير عبد القادر"(عميراوي،2007: 92). وتارة أخرى تعتمد الاستيطان الحر (الكلي) ذلك عن طريق تشجيع الملكية الفردية وفق القوانين الاستثنائية والتي قام بها المستوطنون الأحرار. (بن داهة،2008: 15).

إذن المحاولات الأولى للاستيطان الرسمي خلال الفترة الأولى من تواجد الاحتلال الممتدة من 1832 إلى 1840م لم يحقق النتائج المرجوّة منه، وهذا الذي برهنت عليه الإحصائيات، فقد بلغ عدد المهاجرين الوافدين إلى المستعمرة نحو 25 ألف جندي، شكل الفرنسيون منهم نسبة 41.5% و32% من الإسبان والباقي إنجليز وإيطاليين (عباد،1999: 14). ولعلّ الفشل الذريع الذي منيت به الإدارة الفرنسية في رفع نسب التهجير رغم الجهود المبذولة يعود بالدرجة الأولى إلى" شراسة المقاومة التي امتدت ما بين سنتي 1832 و1847م من جهة، وعدم تأقلم هؤلاء المستوطنين مع الظروف المناخية للمنطقة من جهة أخرى."(حمير، 2013: 130). إضافة إلى "نقص الإمكانيات المادية لهؤلاء الوافدين"(Baudicour,1860:18)، وهذا مرده إلى ارتفاع نفقات الدولة التي صرفتها لبناء القرى الاستيطانية ولعلّ هذا ما جعل نمو الرأسمال الغربي يتعطل في الجزائر.

إنّ تجربة الاستيطان الرسمي التي لم تحقق النتائج المرجوة من طرف السلطات الاستعمارية جعلتهم ينتقلون إلى الشكل الثاني من الاستيطان ألاّ وهو الاستيطان الحر (الكلي) الذي اعتمد فيه الجنرال "**روبير بيجو**"[2] سياسة البندقية والمحراث معا، أي يحوّل الضابط والجنود إلى فلاحين مزارعين على أساس أنه الجندي أقدر على الحياة الجماعية والدّفاع عن مزرعته، ولذا قال "**بيجو**" أمام البرلمان الفرنسي: "إننا في حاجة إلى جحافل دهماء من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين ولكي تجلبوهم فلا بد أن تعطوهم أخصب الأراضي..."(عباس،2005: 75).

[2]- **توماس روبير بيجو دولا بيكونيري** «Thomas Robert Bugeaud» (**1784–1849**): قائد عسكري، شارك في الحرب الإسبانية، اشتهر بالعنف، تولى الحكم بالجزائر من 1840/12/29 إلى غاية 1847/06/29، سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والتهجير والنفي.انظر: (Cirard,1960:311)

ففـي سنة 1841م تمّ إصدار مرسوم 12 أفريل 1841م الذي ينص على أنّ كلّ فرنسي يملك مـا بيـن 1200 و15000 فرنك، بإمكانه الحصول على قطعة أرض زراعية تتراوح مساحتها ما بين 4 و12 هكتارا ومسكن يقيم فيه. وقد كان لهذا القرار أثره المباشر في زيادة عدد المهاجرين للجزائر، حيث وصل عددهم في 1843م إلى 14137 معمر منهم 12675 فرنسي وما تبقى منهم من: الألمان والإيرلنديين وسويسريين (بوشناف ، 2000: 109). وفي العموم أسفرت مرحلة حكم "**بيجو**"لمستعمرة الجزائر شهر سبتمبر من سنة 1847م عن قدوم 190400 مستوطنا أوروبيا، بينهم 15000 شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية و47247 من أصل فرنسي ينادون بضرورة الحكم العسكري عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا (بوعزيز،2009: 11).

تواصلت الحركة الاستيطانية خلال عهد الجمهورية الفرنسية الثانية (1848-1852م)، لكن في هذه المرة استغل الاستيطان كوسيلة لصالح النظام الجمهوري الذي قام بتهجير العديد من العمال الثائرين على الأوضاع بفرنسا وأرادوا الاستفراد بالحكم، إذ تمّ في سنة 1848م تهجير نحو 100 ألف من باريس كانوا مصدر إزعاج للطبقة البورجوازية الفرنسية (عباد،1999: 12). وقد تعهد لهم رئيس الجمهورية بتوفير كلّ مغريات الحياة بالجزائر، فهو القائل:" إنّ المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا وسهولا شاسعة وأراضي خاما خصبة ملكا لكم وليس لأحد غيركم والتي ستحرثونها وترتقون إلى حياة مزدهرة وشريفة." (بوحوش،1976: 57-58). وننوّه هنا إلى أنّ الذين قصدوا الجزائر وقد بلغ عددهم 80 ألف من ضمنهم 131 ألف مستوطن أوروبي و66 ألف من أصل فرنسي سنة 1851م، ومارس منهم 3 آلاف الزراعة وعاد نحو 7 آلاف إلى فرنسا ولكن حتى الذين استقروا بالجزائر واشتغلوا بالفلاحة لم ينجحوا، لأنهم كانوا عبارة عن: عمال، تجار، لا يفقهون أصول الزراعة، كما أنهم عجزوا عن التأقلم مع الحياة الريفية والحياة الجماعية في المزارع الاشتراكية، ولعلّ أهم شيء جعلهم يقفلون إلى مضاربهم هو "عدم توفير الحكومة الفرنسية للإمكانيات التي وعدتهم بها"(بوعزيز،2009: 16).

لما يأتي الحديث عن السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870م) فقد تحوّل فيها الاستيطان تدريجيا من عسكري إلى استيطان حر بتمويل المستثمرين، حيث كانت الفكرة تقوم على هجرة أكبر عدد ممكن من المهاجرين(الجوعاني والمشهداني، 2013: 303)، وذلك بإطلاق يد الرأسمالية والإقطاعيين الفرنسيين والشركات الأجنبية والمصارف الفرنسية التي بإمكانها أن توفر القرى الاستيطانية للمعمرين مقابل حصولها على امتيازات(التميمي،1983:22)، ولئن أدت هذه الرؤية في البداية إلى تراجع نشاط الاستيطان من خلال انخفاض معدلات الهجرة الأوروبية خاصة في الفترة الممتدة ما بين (1852-1858م)، لكن هذا لم يمنع من توافد عدد معتبر من المستثمرين الفرنسيين الذين انتقلوا إلى الجزائر بدعم ومغريات من الحكومة الفرنسية ، ولعلّ الإشكال الذي سيواجهنا هنا هو: هل نجحت الشركات الرأسمالية في تثبيت الاستيطان؟

2.عوامل اعتماد "نابليون الثالث" على الشركات المالية:

عملت حكومة الإمبراطور على تشجيع الحركة الاستيطانية بالاعتماد على الشركات المالية من أجل تشييد قرى استيطانية يستوطنها كلّ من الفرنسيين والأوروبيين مقابل منح أصحاب المؤسسات امتيازات تكون على شكل أراضي خصبة وأملاك عقارية وحتى قروض بفوائد بخسة، وقد صرّح **"لاموريسيار"** في النصف الثاني من القرن 19م:" إنّ السيطرة على شمال إفريقيا تكون بالأموال لا بالرجال"(عميراوي،2007: 47). ولعلّ هناك خلفيات اقتصادية دفعت **"نابليون الثالث"** إلى إقحام الجزائر في اقتصاد رأسمالي يقوم أساسا على تنشيط الحركة الاستيطانية الرأسمالية(إيلال،2013-2014: 128) وهو هنا قد خالف الجمهوريين الذين اختاروا هجرة المدنيين ومساعدتهم على استثمار الأراضي الشاسعة، لكن هو فضل هجرة رؤوس الأموال (الجوعاني والمشهداني، 2013: 303.304)،من أجل إعطاء نفس جديد في قطاعات الجزائر، وهذا التطور الذي سيكون طبعا في خدمة مصالح الكولون والبلد الأم وليس من أجل تطوير المستعمرة وتقدمها.

كانت سياسة التّهجير والاستيطان الأوروبي من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر عهد الإمبراطورية، فرصة مواتية استطاع من خلالها «**نابليون الثالث**"(بعد انقلاب 1852م) التخلص من المعارضين لأسرته النابليونية عبر سفن بحرية بأعداد هائلة، حيث وفرت لهم ظروف العيش الملائم (المدني، 1984: 58)، وكلّ هذا من أجل الحفاظ على نظامه والتخلص من المشاكل في بلده (بوعزيز،2009: 470.471)، ناهيك عن مشكلات أخرى تتعلق بالبطالة في المدن والفقر في الأرياف الفرنسية (عمري،2008: 145). والأمر لا يقتصر على هذا فحسب، فقد كانت أوروبا تعيش مع القرن 19م تقدما صناعيا وحضاريا بلغ ذروته بالاعتماد على الاقتصاد الرأسمالي هذا الذي جعل فرنسا تعمل جاهدة من أجل إثبات وجودها ومكانتها في السّوق العالمية من خلال جعل المستعمرة الجزائر "سوقا للاستهلاك، ومصدرا للمواد الأولية"(عمري،2008: 76) في ظلّ منافسة دول أوروبا لها.

إنّ السّعي نحو تطوير العملية الاستيطانية عهد الإمبراطورية الثانية كان بالدرجة الأولى من أجل النهب الاستعماري والتوسع فيه (العسيلي،1980: 164)، لكن في ظلّ النفقات الباهظة التي صرفتها الإدارة الاستعمارية على الاستيطان، رأت من الصواب أن يسهم هؤلاء الرأسماليين بقسط من أعباء هذه التكاليف (عميراوي،2004، 62).

3.أهم التشريعات القانونية المدعمة للشركات الاستثمارية بالجزائر:

أوكلت الحكومة الفرنسية فيعهد الإمبراطورية إلى الشركات الاستثمارية من أجل تحقيق الاستيطان الأوروبي بالجزائر، ومن أجل إنجاز عملها على أكمل وجه أصدرت لها الإدارة الاستعمارية ترسانة من القوانين والقرارات التي من شأنها أن تيسر لها مهماتها، ولعلّ أبرز هذه التشريعات نذكر:

* **مرسوم 8 أفريل 1857م**: الذي نصّ على إنشاء شبكة للسكك الحديدية للعمالات الثلاث، وتتكون هذه الأخيرة من: -خط مواز للساحل – خطوط منطلقة من الموانئ الرئيسة الموصولة بالخط الموازي للبحر الأبيض المتوسط. والهدف من هذا المرسوم كان إحياء المناطق المعزولة والنائية خاصة التي بها الأراضي الزراعية، كما أسهم

في تنشيط التجارة بربط المناطق التجارية المتباعدة عن بعضها البعض (حوحو، 2004.2005: 66.65)، ومثل هذا يفعل دور الشركات المالية لأجل توسيع حركاتها الاستثمارية بالمستعمرة ومنه تشجيع الحركة الاستيطانية.

* **قانون السوق الحرة 17 جويلية 1867م:** جاء هذا القانون ونصّ على أنّ المنتجات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تخضع لنفس القوانين التي تعامل بها لو دخلت إلى فرنسا (Vignon,1893:223)ويعني هذا السلع الجزائرية كأنها سلع فرنسية (حليمي،1968: 310). والأكيد مثل هذه المبادرة تحفز المستثمرين على تشغيل رؤوس أموالهم في الجزائر ومنه خدمة المشروع الاستيطاني.

كما وجدت تشريعات قانونية استهدفت الشركات الرأسمالية وكان أهمها:

* **مرسوم 26 أفريل 1853م:** أصدره "نابليون الثالث"(Djilali,2010:31) حصلت بموجبه مختلف الشركات الاستثمارية على حصص من هكتارات الأراضي الصالحة للزراعة، وهي التي سيتم عرضها في العنصر الموالي.

* **قانون 20 جوان 1860م:** استطاع هذا القانون حلّ النّزاع القائم بين شركات السكك الحديدية الراغبة في الاستثمار بالجزائر (عبيد، 2008: 118.117).

* **المرسوم الإمبراطوري 12 مارس 1864م:** تحصلت بموجبه المؤسسات المالية على قروض (عبود، 2014.2013: 89) من أجل الاستحواذ أكثر على الأراضي الخصبة. كما استطاعت هذه الشركات الحصول على المزيد من الامتيازات من خلال مراسيم أخرى هي: قرار 4 مارس 1867م، قرار 1 جوان 1869م.

4. الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها في الاستحواذ على العقار الجزائري خلال عهد الإمبراطورية الثانية (1852–1870م):

1.4. الشركات الرأسمالية: عقدت الإدارة الاستعمارية الكثير من عقود الامتياز وبيع مع الشركات الرأسمالية والمؤسسات الاقتصادية والتي سميت آنذاك بشركات **الاستيطان الكبرى**(بن يوسف،2014.2013:

234)خاصة عهد الإمبراطورية الثانية، حيث فضل **"نابليون الثالث"** التعاقد مع المؤسسات الاستثمارية التي قامت مقام الدولة الفرنسية في العمليات الاستيطانية المختلفة سواء تعلق الأمر "بالعمل الزراعي أو جانب التعمير البشري، لكن كانت تخضع لدفتر شروط معين ينص" على الالتزامات التي لابد من إتباعها من طرف هذه الشركات، ولعلّ أبرزها التي تواجدت في الجزائر نذكر:

* **شركة المزرعة التجريبية الإفريقية:** منحتها الإدارة الاستعمارية ما يقارب 1000 هكتار عن طريق الامتياز مقابل دفع 1 فرنك فرنسي للهكتار الواحد سنويا، كما اشترطت عليها جلب مزارعين بدون ضمان منها وتوزيعهم على حوالي 500 هكتار. وعملت الحكومة على تأمين الحماية لها ومنحها المواد الغذائية وحتى كلأ الحيوانات مع أولوية شرائها للوسائل الزراعية واستخدام وسائل الجيش. ولعلّ هذا الحرص من قبل الإدارة الفرنسية بتقديمها مختلف المساعدات من شأنه أن يشجع الشركات الاستثمارية الأخرى، كما يستطيع أن يوفر النفقات المالية على الخزينة المالية بفرنسا.

* **شركة الاتحاد الفلاحي لإفريقيا:** حازت على أراضي بمنطقة سيق بمساحة 3.059 هكتارا من أجل تشييد بلدية لا يقل عدد أسرها عن 300 أسرة أي ما يقارب 1800 إلى 2000 نسمة، ولقد تعهدت بالتزام الشروط المنصوص عليها في العقد.

* **الشركة المدنية للرهبان:** بتاريخ 11 جويلية 1843م استحوذت هذه الشركة على حوالي 1.020 هكتارا من أراضي زراعية متواجدة بمنطقة سطاوالي.

* **شركة مناجم واد المرجة:** (بمقتضى مرسوم 20 نوفمبر 1864م تمّ حصول كلّ من **"لافالي"** «Lavalle »و**"باردوني"**« Bardoni» على امتياز أرض مساحتها 86 هكتارا و 82 آر الممتدة بين واد الشفة وواد المرجة بالمدية مقابل 1 فرنك فرنسي للهكتار الواحد سنويا(بن يوسف،2014: 235.234)

* **شركة جنيفوار السويسرية:** تأسست عام 1853م من طرف "**سوتيردي بورقار**" « Sotter de Borgard » كان الهدف من إنشائها الحفاظ على وكلاء سويسرا وضمان لهم الإقامة الدّائمة مع إنشاء مستعمرة ألمانية سويسرية كبيرة في الجزائر(Djilali,2010:31). وقد استطاعت هذه الشركة الحصول على 20 ألف هكتار من الأراضي الزراعية من طرف الإدارة الفرنسية في سنة 1853م، والتي كانت متواجدة بمنطقة سطيف برأسمال قدره: 350.000 فرنك وكان المطلوب من أصحاب هذه المؤسسة بناء عشرة قرى تقدر مساحة كلّ منطقة بـ: 2000 هكتار واستقر بها حوالي 500 أسرة من مهاجري سويسرا (عميراوي، 2007: 59.58).

تمكنت الشركة فيما بين سنتي 1862م و1863م الحصول على ما يقارب 160000 هكتارا من أروع الغابات، واستغلتها لمدة 90 سنة بصفة نهائية لحوالي 30 مستفيدا في ظروف ملائمة (جوليان،2013: 733.630)، كما استحوذت هذه الأخيرة خلال مدة عشر سنوات بسطيف على 281 هكتارا ومن خلالها حاولت خلق عشرة مناطق من 200 هكتار لكلّ وحدة، وأسكنت فيها 956 مستوطنا أوروبيا هكذا استحوذت الشركة على الأراضي دون دفع الضرائب للدولة الفرنسية (عميراوي، 2007: 59).

وبهذه السياسة البراغماتية تمكنت الشركة وخلال نصف قرن من تواجدها في الجزائر من تحقيق مردود مالي سنوي ضخم عن طريق تطوير مجال التعمير البشري، حيث قفز رصيدها من 321.920 فرنك سنة 1870م برأسمال عقاري قدّر بـ: 350.000 فرنك إلى 13.369.000 فرنك في عام 1929م وبرأسمال عقاري بلغ 50.000.000 فرنك (عميراوي، 2007: 59)

* **الشركة العامة الجزائرية:** تأسست الشركة بموجب اتفاقية 1863م (جوليان، 2013: 715)، في فرنسا بشراكة بين بنك القرض العقاري الفرنسي الجزائري وشركة سكك الحديد باريس–ليون–المتوسط–الجزائر، ترأسها كلّ من "**فريمي**"« L.Fremy » و"**تالابو**"« Paulin Talabot » واهتمت بالأشغال العمومية والعمليات الفلاحية والصناعية والتجارية (La société générale algérienne, 1866:7) ، وقد

مثل هذه الشركة المالية بالجزائر من طرف المدير. « Hauttement » بمدينة الجزائر العاصمة (إيلال،2014: 261). وفي البداية حصل مستثمروا هذه المؤسسة على دعم من الحكومة الفرنسية فيما بين 1865 و1871م من أجل تكوينها وذلك عن طريق منحها 100 ألف هكتار موزعة على العمالات الثلاث: 6.000 هكتارا نواحي وهران، 45.009 هكتارا بالجزائر الوسطى، 84.500 هكتارا في قسنطينة(عميراوي،2007: 60.59)، وتدفع فرنك واحد للهكتار الواحد على مدار 50 سنة، كما منحتها الدولة الفرنسية قروضا تقدّر بـ: 100 مليون فرنك فرنسي تدفع فيما بعد بنسبة 5.25% مع حرية التّصرف في الأراضي من إيجار أو بيع أو استغلال (عميراوي،2007: 60)، وهذا من أجل بناء قرى استيطانية للوافدين على الجزائر.

والجدير بالذكر، حصول الشركة على 100 ألف هكتار (أراضي زراعية وأراضي للرعي، أراضي سبخات، مستنقعات، غابات) من طرف الدولة الفرنسية، كان المعوّل عليها القيام بعمليات استصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات واستغلالها من أجل زراعة القطن (بن يوسف، 2014: 236)، لكن الذي حصل ميدانيا كان استيلاء أصحاب الشركة على مساحة 89.000 هكتارا من أخصب الأراضي في عمالة قسنطينة،

وقد أقامت لها فروعا في: الجزائر، عنابة، وهران، قسنطينة.

* **شركة الهبرة والمقطع**: ظهرت سنة 1864م بمقاطعة وهران وترأسها رجل أعمال من باريس اسمه "ج. كاهن" وقد غطت شبكتها المصرفية تدريجيا أغلب مراكز الرّيف وحتى المناطق شبه الحضرية للجزائر (Djilali, 2010 :25 et 26)، وقد أنشأت بهدف إقامة تجارب في زراعة القطن وتطويره في الأراضي الرطبة (الجيلالي،2014: 34)، فمنحتها الدولة الفرنسية في 21 جويلية 1864م مساحة عقارية قدرها 24.100 هكتارا منها مساحة 15.320 هكتارا زراعية و8.780 هكتارا غابات، أما الباقي عبارة عن مسارات وأراضي فلاحية تنحصر بين آرزيو ومستغانم(Djilali, 2010:25.26). وكان المطلوب منها: بناء سد الهبرة، تجفيف سد المقطع، إعادة بناء قنوات السّقي فيه وفي المقابل لها حق التّصرف في سقي أراضيها.

استطاعت هذه المؤسسة أن تلتزم بعهودها مع الحكومة الفرنسية، مما أدى إلى منحها المزيد من الأراضي الخصبة فيما بين 1867 و1869م قدّرت بـ: 6000 هكتارا في مقاطعة الجزائر (المدية، مليانة، الأصنام)، و4500 هكتارا بمقاطعة وهران (تلمسان، غليزان)، أما في مقاطعة قسنطينة بلغت المساحة 89500 هكتارا موزعة بين عنابة، عين البيضاء وقالمة (عباد، 1999: 27).

* **شركة جمعية الغابات:** تحصلت هذه الجمعية على 60.000 هكتارا من أراضي الغابات لمدة 60 عاما، وكان الهدف من تأسيسها هو تهجير العناصر الأوروبية وتوطينهم لكنها لم تقم بوظيفتها وراحت تخدم مصالحها، إذ باعت أراضيها إلى 30 مستوطنا أوروبيا رغم أنها ليست ملكها(سماتي، 2007: 169)، وبمقتضى هذه السياسة سيطر المستوطنون على نصف مليون هكتار من الغابات والشركات الرأسمالية 600 ألف هكتار(بوعزيز،2007: 17)، أما السلطات الفرنسية فقد استحوذت على 1.002.292 هكتار من الغابات الجزائرية خلال منتصف القرن التاسع عشر(حمير،2014: 200)، كما عملت الجمعية على انتزاع الأراضي من ملاكها الأصليين من الأهالي المسلمين ومنحتها للجمعيات والهيئات الدّينية المسيحية التي تقوم بدورها ببيعها للمعمرين الأوروبيين(بوعزيز،2009: 503). وقد فضلت الفلاحين الجزائريين يدا عاملة في أراضيها لأجورهم المنخفضة، وبهذا وفرت المزيد من الأرباح خاصة إذا علمنا أنها لم تستخدم من الأراضي التي تمتلكها سوى السبع (بوعزيز،2007: 17).

تمكنت الجمعية وغيرها من الشركات الرأسمالية الاستحواذ على آلاف الهكتارات الغابية خاصة في عهد الإمبراطورية الثانية، فخلال سنتي 1862م و1863م منحت 160.000 هكتارا من غابات الفلين لنحو 30مستفيدا لمدة 90 سنة (Bugaeud,1928:36-37)، وقد لعب أصحاب الشركات المستفيدين من الفلين دورا في تأزم حياة سكان المناطق الجبلية لأنهم استغلوا الحرائق كذريعة للحصول على المزيد من الأراضي بأقل تكلفة، وبالتالي التخلص من تبعات الضرائب، ناهيك عن استفادتهم من تعويضات مالية يطالبون بها عقب كلّ حريق (بوعزيز، 2009: 23). ومثال ذلك تقرير لجنة ممثلي شركات استغلال الفلين في الجزائر في تقريرهم

عن حرائق نشبت في الفترة الممتدة ما بين 1863م و1865م، حيث تعرضت ما يقارب 28826 هكتار من غابات الفلين، نتيجة الحرق المتعمد من طرف الأهالي وأصحاب هذه الشركات قد أنفقوا عليها رأسمال قدّر بـ: 3890000فرنك وطالبوا بتعويضات مالية وعقارية جراء الخسائر التي ألحقت بامتيازاتهم (حمير، 2014:201).

لقد كانت الغابات تشكل مصدر رزق للعديد من الجزائريين، لكن الإدارة الفرنسية بمنحها امتيازات لصالح الشركات الرأسمالية كرست سياستها الاستيطانية ، واستهدفت ثروات المستعمرة لتخدم مصالح المستوطنين والبلد الأم، خاصة إذا كانت مسبقا قد أجرت مقارنة بين عائدات الغابات في الجزائر مع نظيرتها فرنسا ووجدت أنّ مليون هكتار من الغابات تدّر أرباحا بـ: 25 مليون فرنك منها 13 مليون نفقات، بينما في الجزائر فمليون هكتار تعطي أرباحا بـ: 4.9 مليون فرنك نفقات، أي أنّ غابات المستعمرة تقدّم ضعف أرباح البلد الأم (يزير، 2009: 110).

2.4. البنوك المصرفية الفرنسية " بنك الجزائر 1851م أنموذجا":

من أجل استقطاب أعداد هائلة من المستوطنين بالجزائر، عملت الإدارة الفرنسية على توفير الظروف الملائمة للإقامة من خلال تأسيس مؤسسات مالية تسهم في دعم المشاريع الاستيطانية الاقتصادية بمختلف القروض المدعمة من أجل توسيع مجال الاستثمارات، وإن كان دور القروض ضعيفا في البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي وطبعا ذلك راجع لعدة عوامل أهمها:

* توافد على الجزائر في بداية الاحتلال الاستعماري طبقات اجتماعية متباينة المستويات وقد كان أغلب الوافدين من العناصر الخطيرة والمشاغبة في فرنسا وحتى ذوي السوابق (العقاد، 1993: 138). مثل هذه الفئة لا ترقى أن تسير أمورها لوحدها دون إشراف الحكومة الفرنسية.

* تخوف أصحاب رؤوس الأموال من عدم نجاح الاستعمار بالجزائر في ظل الظروف السياسية التي كانت تشهدها من قيام المقاومات الشعبية المنتشرة في بعض المناطق (رزاقي، 1976:21) المناهضة للاحتلال الفرنسي، والأكيد عدم استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية من شأنها أن تعرقل النمو الاقتصادي والاستثمار.

* تفكير الحكومة الفرنسية في جعل الجزائر مقاطعة فرنسية تابعة لها جعلها لا تفكر في تشجيع رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية (بن ديب، 2003: 212)، وظلت لوحدها تقدّم خدماتها للمستوطنين من أجل استقطابهم إلى أرض الجزائر، من دفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة، توزيع الأراضي الفلاحية مجانا، إنشاء المساكن لكن أصحاب الأموال لم تستهويهم المغامرة كثيرا في المستعمرة (عمورة،2002: 119).

* جهل هؤلاء الماليين بطبيعة الجزائر والخيرات التي تحتويها، فقد اعتبروها منطقة استوائية حارة (بوعزيز، 2007: 8)، محدودة الإنتاج وحديثة الاستغلال، ومثل هذا المناخ لا يحقق التنمية الاقتصادية لمشاريعهم.

لجأ الاستعمار الفرنسي إلى السيطرة الاقتصادية بواسطة القروض التي تعدّ مصدر التمويل ، قصد استغلالها في امتلاك الأراضي الخصبة وتدعيم الاستثمار وتوسيعه في الجزائر وبالتالي إنجاح الاستيطان الاستعماري، والآلية التي استخدمت لتحقيق هذه الأهداف كانت تأسيس بنوك مصرفية بالمنطقة، ولعلّ أول مصرف تأسس بالبلاد كان بنك الجزائر الذي ظهر في 1851م (التميمي، 1983: 63) ، بعد فشل تجربة إنشاء بنك مصرفي سنة 1848م ولم يتطور بفعل أحداث ثورة 1848م بفرنسا وما نتج عنها من أوضاع اقتصادية واجتماعية قللت موارده (Selent, 1930:13)، لكن تأسيس مصرف جزائري من جديد جعل دوره كبيرا في عملية الاستيطان وإن كان بدأ رأس ماله بـ: 3 ملايين فرنك لكن سرعان ما ارتفعت القيمة المالية إلى 10 ملايين فرنك وذلك بموجب القوانين المتعاقبة على تحسينه نذكر منها: 20 أوت، 30 سبتمبر، 10 نوفمبر 1870م...وقد تمّ رفع الحد الأقصى لإصدار الأوراق النقدية من طرف هذا البنك إلى 48 مليون فرنك مع الإذن بالإصدار(Loizillon, 1876:59)وبهذا أسهم في "تخصص منح القروض الزراعية للمستوطنين من أجل شراء الأراضي أو إنشاء مخازن الحبوب"(بن أشنهو، 1979: 131-129)مما أدى إلى إقبال كبير من المعمرين على

الإنتاج الفلاحي خاصة من الحبوب، وأخرج فرنسا من أزماتها في حرب القرم وما تولد عنها، إضافة إلى إقبال العديد من الشركات الاستثمارية للاستثمار بالجزائر أمثال شركة الهبرة والمقطع، الشركة الجزائرية العامة(عميراوي، 2007: 42).

وبفضل القروض التي منحها مصرف الجزائر استطاع المستوطنون تمويل استثماراتهم وبشكل أساس امتلاك الأرض، وسيطروا على الوضع الاقتصادي وهذا بفضل القطع النقدية التي كان يصدرها للتداول وأضحى المصدر الوحيد الذي يمنح رؤوس الأموال للتجار سيما القادرين على تسديد ديونهم(بن ديب،2003: 21).

5. انعكاسات المستثمرات، الشركات الرأسمالية والبنوك الفرنسية على العقار في الجزائر خلال الفترة (1852-1870م):

تمكنت السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطورية الثانية من رفع نسبة استثمارات الرأسماليين الفرنسيين بالجزائر بشكل ملموس حيث وزعت ما يقارب 50000 هكتارا من أراضي الغابات (إيلال،2014: 128) وغيرها من ملايين الهكتارات من الأراضي الصالحة للزراعة لصالح الشركات المستمرة خلال نهاية القرن التاسع عشر. وتطبيقا لفكرة الاستيطان الرأسمالي وتوفير الأراضي للماليين وأصحاب الشركات، لجأ الحكام العامون بالمستعمرة إلى تطبيق سياسة التّحديد والاحتواء التي تعني حصر القبائل في شكل جماعي في جزء من أراضيهم، حتى تتمكن السلطات الاستعمارية من الاستيلاء على ما تبقى من المساحات ومن ثمة توزع هذه الأراضي المسلوبة على الشركات وأصحاب المال بهدف إنشاء قرى استيطانية وبهذه الطريقة استوطن المهاجرون أراضي الجزائريين (قنون،2012: 152-151).

إن سيطرة المستوطنين على أخصب الأراضي بعد مصادرتها من الجزائريين عن طريق الشركات الرأسمالية، مكنتهم من الحصول على ممتلكات عقارية، ومع تقديم مختلف المساعدات المادية من أجل تشجيع التّوسع

والاستصلاح، نمت المستثمرات الرأسمالية وأصبح المستوطنون يمارسون مختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة منها زراعة المحاصيل التجارية التي تدّر أرباحا ضخمة.

سعى الاستيطان الاستعماري إلى إقامة كيان اجتماعي غريب في بلد الجزائر وإقامة نظام سياسي جديد وإحداث نظام اقتصادي رأسمالي متميز، ثمّ ربط الشعب الجزائري المستعمَر حضاريا وثقافيا بالشعب المستعمِر(عميراوي،2007: 72)،وكان ذلك بالاعتماد على سياسة الاستيطان المتمثلة في الشركات المالية التي أسهمت في تشييد المراكز الاستيطانية والاستيلاء على مساحات من ملايين الهكتارات لتسهم بذلك في زيادة ملموسة لعدد الوافدين والتي قدّرت بحسب الإحصائيات ب 116000 هكتارا مقابل 129898 مستوطنا أوروبيا خلال الفترة الممتدة ما بين (1861-1870م) (Djilali,2010:69).

وقد أدت مصادرة أراضي الجزائريين عن طريق المستثمرات الفلاحية الرأسمالية إلى ظهور الزراعة الرأسمالية واتساع الاقتصاد النقدي ، هذا ما أدى بدوره إلى إفقار الجزائريين وحرمانه من حق ممارسة الزراعة وممارسة الرّعي...، وهذه السياسة كان مخطط لها، لأنّ الحكومة الفرنسية كانت تدرك منذ البداية أنها إذا أرادت استغلال السكان الجزائريين (الأزرق، 1980: 60)فلا يكون ذلك إلاّ بتحطيم حياتهم الاقتصادية القائمة على الأرض وهذا الذي حرصت الشركات الرأسمالية على استنزافه من الشعب الجزائري وتحويله قوة بشرية تعمل لأجل إنماء ثرواتها. ولما كان إصرار الحكومة الفرنسية في عهد الإمبراطورية الثانية القائم على تشجيع الاستيطان، عرفت المستعمرة الجزائر توافد عدد من المهاجرين الذين كانوا من كبار الملاك الرأسماليين ووصل تعدادهم بنحو 130.700 نسمة في ستينيات القرن 19م وتضاعف العدد بعدها إلى 245.500 نسمة في 1870م(عميراوي، 2007: 48)، وهذا الذي انعكس بالسلب على الزيادة السكانية التي أخذت في الانخفاض بدءا من سنة 1861"م بـ: 2.732.851 نسمة وفي السنة 1866م تراجع إلى 2.652.072 نسمة"(شقرون،2008: 106) وهذا الذي أدى إلى سيطرة الكولون على كلّ دواليب الحكم والاقتصاد بالبلاد.

إنّ اعتماد السياسة الاستيطانية القائمة على نزع الأراضي الخصبة من الجزائريين وإعادة توزيعها على المستوطنين بواسطة الشركات الرأسمالية الاستعمارية، أدى بالعديد من الجزائريين إلى الهجرة سواء الداخلية التي انتقل فيها سكانها من الريف والجبال والصحراء إلى المدن، أو الهجرة الخارجية حيث هاجر معظمهم إلى المغرب وسوريا، فرنسا وإلى دول أوروبا الأخرى. ولما كان معظم الجزائريون يمارسون الزراعة والرّعي بنسبة 70%فانتزاعهم لأملاكهم وأراضيهم أدى إلى اختلال في البناء الاقتصادي والسكاني في الجزائر المستعمرة (التميمي،1983: 26). في المقابل هذه الشركات الرأسمالية التي تواجدت بالجزائر عملت على زيادة عقاراتها وبتكثيف استثماراتها وزيادة رؤوس أموالها.

الخاتمة:

استعانت السياسة الاستعمارية من أجل السيطرة على الجزائر بعمليات الاستيطان بأشكاله المختلفة مستغلة في ذلك آليات استعمارية التي تقوم على التخلي عن منح الأراضي الزراعية للمستوطنين بالمجان والعمل على تشجيع وتنشيط القطاع الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا ما مكنها في الأخير من الاستحواذ على مساحات زراعية وأراضي غابات كثيرة وشملت أيضا بعضا من مشاريع البناء والتّعمير، إلى جانب القروض التي أسهمت في تدعيم المستوطنين حين وفرت لهم مستلزماتهم المختلفة.

إتباع سياسة الاستثمار في الجزائر عهد الإمبراطورية الثانية عن طريق مشروعات إعماريه كبيرة أدى في نهاية المطاف إلى ارتفاع محسوس في عدد المستوطنين الذين قصدوا الجزائر من جنسيات مختلفة ومن طبقات متباينة فمنهم العامل والتاجر، ذي السوابق والمعارض وهملا يفقهون شيئا في الفلاحة ورغم ذلك منحت لهم الآلاف من الهكتارات وحرمت الجزائريين من أراضيهم ومصدر رزقهم.

ارتبط الاستيطان في الجزائر ارتباطا وثيقا بمصادرة الأرض من ملاكها الجزائريين وبالزيادة الديمغرافية للمستوطنين الجدد عن طريق آلية الشركات الأجنبية والمؤسسات المالية التي دعمت قيام المشروع الاستعماري خلال عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870م).

البيبليوغرافيا:

- **المراجع باللغة العربية: (كتب ومقالات):**

1.الأزرق م. (1980). *نشوء الطبقات في الجزائر دراسة الاستعمار والتعمير الاجتماعي- السياسي*. لبنان: مؤسسة الأبحاث التاريخية.

2.التميمي ع.م.خ. (1983). *الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي- فلسطين- الخليج العربي) دراسة تاريخية مقارنة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون ةالآداب.

3.الجوعاني ر. ر. ، و المشهداني م.م. (2013). *الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871*. العراق: مجلة جامعة تكريت للعلوم. المجلد 20. العدد 4.

4.الجيلالي ع..ر. ب.ن م.. (2014). *تاريخ الجزائر العام 1837 إلى 1962. ج5*. الجزائر: دار الأمة.

5.العسيلي ب. (1980). *المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي 1830-1833*. لبنان: دار النقايش.

6.العقاد ص. (1993). *المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر. تونس. المغرب الأقصى* . مصر: مكتبة الأنجلو مصرية.

7.المدني أ. ت. (1984). *كتاب الجزائر*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

8.إيلال ن. د. (2014). *إقليم التيطري دراسة اقتصادية (1830-1900)*. مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر: جامعة الجزائر 2.

9.بن أشنهو ع. ل. (1979). *تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر عامي 1830-1962*. الجزائر: الشركة الوطنية.

10.بن داهة ع. (2008). *الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962*. ج1.الجزائر: طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

11.بن ديب ع. ر. (2003). *تنظيم وتطور التجارة الخارجية (حالة الجزائر)*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر 03.

12.بن يوسف م. أ. (2014). *ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870*.مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر: جامعة وهران.

13.بوحوش ع. (1976). *العمال الجزائريون في فرنسا*. الجزائر: الشركو الوطنية.

14.بوحوش ع. (1997). *التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962*. لبنان: دار الغرب الإسلامي.

15.بوشنافي م. (2000). *آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري*. الجزائر: جامعة سيدي بلعباس.

16.بوعزيز ي. (2007). *سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954*. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

17.بوعزيز ي. (2009). *سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1854*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

18.بوعزيز ي. (2009). *موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب*. الجزائر: دار الهدى.

19.جلال ي. (1981). *تاريخ المغرب العربي. ج3*. لبنان: دار النهضة العربية.

20.جوليان ش.أ. (2013). *تاريخ الجزائر المعاصرة .الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871 .ج1*. الجزائر: دار الأمة.

21.حمير ص. (2014). *السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر: جامعة باتنة.

22.حمير ص. (2013). *السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال (1830-1840)*. الجزائر: مجلة كان التاريخية .العدد 22.

23.حليمي ع. ق. (1968). *جغرافية الجزائر (طبيعية – بشرية– اقتصادية)*. سوريا: مطبعة الإنشاء.

24.حوحو ر. (2005). *شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830-1914)*. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر: جامعة قسنطينة.

25.رزاقي ع. (1976). *تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالمتين)*. الجزار: الشركة الوطنية.

26.رواحنة ع. ح. (2014). *السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930*. الجزائر: جامعة باتنة.

27.سماتي م. (2007). *الأمة الجزائرية نشاتها وتطورها*. الجزائر: منشورات دحلب.

28.شقرون .أ. (2008). *دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تنظيم المستعمرة*. الجزائر: مجلة المصادر . العدد 17. السداسي الأول.

29.عباد ص. (1999). *الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930*. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر.

30.عباس ف. (2005). *ليل الاستعمار*. الجزائر: ANEP.

31.عبود ع. (2014). *الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899 القطاع الوهراني نموذجا* مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر: جامعة وهران.

32.عبيد م. (2008). *الجزائر أوربان في كتابات توماس إسماعيل 1812- 1844 دراسة تاريخية تحليلية*. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر: جامعة الجزائر 2.

33.عمري ط. (2008). *الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر*. الجزائر: دار الهدى.

34.عمورة ع. (2002). *موجز في تاريخ الجزائر*. الجزائر: دار ريحانة.

35.عميراوي أ. (2004). *السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1858*. الجزائر: دار الهدى.

36.عميراوي أ. (2007). *السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)*. الجزائر: دار القصبة.

37.قنون ح. (2012). *الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر*. الجزائر: مجلة الحوار المتوسطي المجلد 3 العدد 01.

38.محياوي ر. (2006). *دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين*. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار. عنابة.

39.يزير ع. (2009). *السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914*.مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر: جامعة الجزائر 2.

Ouvrages (Livres et articles) :

1.Baudicour, D. L. (1860). *Histoire de la colonisation de l'Algérie*. Paris.
2.Benoist, C. (1892). *Enquete Algérienne*. paris: Lecéne Oudin et Cie édition.
3.Bugaeud, E. d. (1928). *La colonisation officielle de 1871 a 1895*. Tunis: société d'édition.
4. Cirard, L. (1960). *Collection d'hist. le temps des révolution (1715-1870)* . paris: s.m.é.
5.Djilali, S. (2010). *La dépossséon de Fellah (1830-1962)*. Alger: Enage Edition.
6.La sosciété générale Algérienne. (1866). *La sosciété générale Algérienne,* . paris: Imprimerie centrale der chemins de fer.

7. Loizillon, V. (1876). *L'Algérie pratique* . Alger: Imprimerie Deyme.
8.Selent, F. (1930). *La colonisation officille et crédit Algericole en Algerie.* Alger: Imprimerie Minerva.
9. Vignon, L. (1893). *La France an Algérie.* paris: boulevard saint-germain.